مناطق التجارة الحرة العربية والمنافسة الدولية

د.إيمان عبد
الغريباوي
كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

شهد العالم خلال العقود الماضية مجموعة من التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية أسفرت عن نتائج مهمة دفعت معظم بلدان العالم للبحث في الاثار الاقتصادية لتلك التحولات ، والتخطيط المسبق لاعتماد الاليات الملائمة مع تلك التحولات ، لما تخلقه من تحديات لاقتصاديات البلدان على أختلاف نظمها بحيث يسعى الساسة في هذه الدول إلى تعظيم المكاسب والايجابيات التي يمكن الحصول عليها وتجنيب الاقتصاد الوطني الخسائر التي يمكن التعرض لها .

فقد أتجهت معظم الدول إلى أقامة التكتلات الدولية وتحرير تجارتها من القيود الكمركية وغير الكمركية ضمن الاهداف والمبادىءالتي تسعى إلى تحقيقها (منظمة التجارة العالمية) والتوجه الدولي الحديث . في حين أتجهت بعض الدول الاخرى بشكل خاص س نحو أقامة مناطق تجارة حرة جديدة وتوسيع القائم منها بعد أن لمست هذه الدول حجم النجاح الذي حققته المناطق المقامة فيها والاثار الاقتصادية الكثيرة التي تركتها على مسيرة الاقتصاد الوطني للبلد المضيف .

لذا أنتشرت ظاهرة هذه المناطق في العقود الاخيرة واصبحت تلعب دورا متزايدا ومهما في الانشطة الاقتصادية المضيفة لها تماشيا مع التطورات الاقتصادية الدولية والاقليمية والوطنية لانها وسيلة مهمة لجذب الاستثمارات الاجنبية والتكنولوجيا فأصبح لها اليوم عدة تسميات تعمل خارج المنطقة الكمركية مع تمتعها بكافة التسهيلات والاعفاءات والحوافز وحرية التصدير والاستيراد وتحويل الارباح وغيرها .

أن النجاح الذي حققته هذه المناطق بأنواعها المعروفة والكفاءة التي تعمل بها مقارنة بالاجزاءالاخرى من الاقتصاد المضيف .. أضافة إلى الاثار الكثيرة التي تركتها الاستثمارات الاجنبية شكلت بمجموعها دوافع قوية لاتجاه الدول النامية والعربية بشكل خاص نحو أقامة منطقة تجارة حرة عربية . وقد ساعدت العوامل والظروف الدولية الاقتصادية منها بشكل خاص في اقامتها .

وتثارهنا العديد من الاسئلة حول أسباب نجاح هذه المناطق ، وما سر عملها بكفاءة أعلى من الانشطة المحلية الاخرى ؟ وهل هذه المناطق ضرورية في وطننا العربي والشرق الاوسط بأعتبارها نواة التعاون العربي سعيا لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ؟ لتسهم للحد من التحديات التي فرضتها التحولات الاقتصادية العالمية التي نشهدها اليوم .

وهكذا توزعت الدراسة لاستعراض مهم لابرز النقاط التي سيتمحور حولها البحث للاجابة عن التساؤلات اعلاه ، والحث للاخذ بتلك الاساليب التي ساعدت على نجاح هذه المناطق . وقد قسمت الدراسة على عدة محاور تناول الاول المفهوم والمبررات والمقومات التي بررت قيامها أما المحور الثاني فقد أختص بدراسة مدى مساهمة منطقة التجارة الحرة العربية في التنمية الاقتصادية .

في حين جاء المحور الثالث ليسلط الضوء على موضوع جوهري وهو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمنافسة الدولية ، كما تناول المحور الرابع أهمية هذه المناطق كميادين لعمل القوانين الاقتصادية بحرية ، وتناول المحور الخامس دور هذه المناطق كجاذب للاستثمار .

وأخيرا تناولت الفقرة االسادسة أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كنواة للتعاون العربي خاتمين الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات.

أولا : المفهوم ـ المبررات ـ المقومات :

١ـ لتوضيح مفهوم منطقة التجارة الحرة لابد أولاً من الولوج في توضيح المناطق الحرة باعتبارها مدخل لدراسة المنطقة أعلاه.

أن فكرة أنشاء المناطق الحرة ترجع جذورها التاريخية إلى نهاية القرون الوسطى والبعض يرجع فكرة أنشائها إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وأرتبطت بالتطورات الاقتصادية (الصناعية والتجارية والنقل) التي شهدتها أوربا في تلك المدة وتوسعها ألأستعماري [١] وأزدياد المنافسة بينها للهيمنة على المناطق والأسواق خارج أوربا مما دفعها إلى أنشاء مناطق حرة في موانىء المستعمرات[٢] ، ومنذ عقد الستينات حتى الوقت الحاضر تطورت المناطق الحرة في العالم تطورا كبيرا حيث بدأت بعدد محدود من المناطق الحرة كمراكز للخدمات التجلرية والمالية كالصيرفة وخدمات التأمين ومراكز تسجيل الشركات الكبرى والمتعددة الجنسية ، ولم يكن دورها واضحا في اقتصاديات البلدان المضيفة باعتبارها خارج النشاط الاقتصادي الداخلي تتعامل مع العالم الخارجي بالدرجة الاساس .

ثم أدركت البلدان النامية أهمية هذه المناطق للحصول على العملات الاجنبية ولجذب الاستثمارات الاجنبية وتوطين التقنين الصناعي فيها وبدأت بالانتشارفي الثمانينات .. وبعد أن كانت لايتجاوز عددها العشرات اصبحت تعد بالمئات حيث حققت المناطق الحرة نجاحات كبيرة اكسبت هذه الظاهرة طابعا ديناميكيا في تطورها فحتى عام ١٩٧٠ لم تكن تعمل في العالم سوى (١٠) مناطق حرة ، وفي عام ١٩٨٥ بلغ عددها في البلدان النامية وحدها (١٦٠) منطقة حرة وازداد عددها ليتجاوز (٥٠٠) منطقة موزعة على (١٢٠) قطرفي كافة أنحاءالعالم وتضم الصين أكثر من ٣٠ منطقة تسهم بحوالي ٣٠% من الناتج المحلي وأكثر من ذلك في التجارة الخارجية ، ويعمل فيها أكثر من ٤٠ مليون عامل كما يوجد في ماليزيا(١٢) منطقة حرة ، وتعتبر المنطقة التجارية الحرة في شيلي (أكويك) من المناطق المتميزة في نصف العالم الغربي في أمريكا الجنوبية وبلغ حجم تعاملها (٤) مليار دولار سنويا [٣] .

لقد كان المفهوم التقليدي للمناطق الحرة هو منطقة منعزلة داخل البلد تتميز بالطابع التجاري والخدمي الذي كان الطابع الغالب على المناطق الحرة ، إذ بدأ أولا بالشركات المتعددة الجنسية ومقراتها الرئيسة . بأعتبار أن المناطق الحرة معفاة من الرسوم والضرائب ، وبعض هذه المناطق توفر خدمات وأنشطة تموينية مثل مدينة السويس وهذا يعني بأن الطابع التجاري هو السائد في المفهوم التقليدي مستندا للعلاقة بين رأس المال وعوامل الانتاج .

وإذا ما نظرنا إلى المناطق التجارية الحرة خلال تقسيم العمل الدولي والتعاون الاقتصادي الدولي بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب بعضها البعض فقد أنعكس الاتجاه حيث أصبح رأس المال يتبع العمل وأماكن توفر المستلزمات المنخفضة الثمن والبحث عن العائد الاعلى وفق قانون المنفعة المتساوية والتحرك من الاماكن ذات العائد القليل إلى الاماكن ذات العائد الاعلى بسبب توفر المواد والايدي العاملة الرخيصة اضافة إلى ارتفاع التكاليف الاجتماعية في الموطن الاصلي.. وقد أسهمت هذه العوامل في تنامي المناطق الحرة وتحويلها من مناطق منعزلة إلى مناطق مفتوحة على التكنولوجيا والتطور الصناعي والانشطة المالية والخدمية اضافة إلى الانشطة التجارية ... الخ ، والجانب الآخر المهم في تطور المفهوم هو تزايد التشابك بين المناطق الحرة والاقتصاد المحلي من خلال استخدام المناطق للايدي العاملة والمساهمة في تطور البنى الارتكازية الخدمية والاجتماعية السائدة .

*ان المنطقة الحرة هي الأساس الاقتصادي لفكرة قيام منطقة التجارة الحرة العربية من ناحية ومن ناحية ثانية فأن مفهوم المنطقة الحرة يشمل رفع القيود عن تجارة السلع والخدمات وكذلك حركة عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل) في حين ان مفهوم منطقة التجارة الحره يركز فقط على رفع القيود والحواجز عن تجارة السلع والخدمات بين بلدين او اكثر.

(١) تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الامانه العامة/ المناطق الحرة التجارية والصناعية ودورها في اقتصاديات الدول العربية/الاردن/ عمان ١٩٨١ ص٥

(٢) مثال ذلك ما قامت به بريطانيا في جبل طارق عام ١٧٠٤،وهونك كونك عام ١٨٤٢ وعدن عام ١٨٥٠ ،وفي كندا ١٩٦٥ ،وفي شانون في ايرلندا عام ١٩٥٩

.للمزيد انظر :- سلطان احمد سليم/ دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي ،اتحاد وغرف دول مجلس التعاون الخليجي في الدوحة / قطر ١٩٩٦ ص٦

(٣) بسطام عبود الجنابي /تطور مفهوم المناطق الحرة وافاقها في العراق /مجلة الاقتصادي /بيت الحكمة العدد ٣ بغداد ٢٠٠٠ص٧١

وبسبب تطور المفهوم والاهمية فقد أزداد التوجه نحو تأسيس مناطق حرة متعددة في البلد الواحد ومدن حرة كاملة تتمتع بكافة التسهيلات الكمركية والاعفاءات بحيث اصبحت اشبه بدويلة حرة كاملة مثل بورسعيد في مصر واندورة في اسبانيا ولنكنشتاين في سويسرا وبعض دول غرب افريقيا إذ أصبحت مركز للخدمات للشركات الكبرى ومقرات المراكز التجارية الرئيسية ، وقد ساعد على التكامل الاقتصادي المحلي والعالمي وأعادة توزيع التجارة الدولية الاقليمية.

وقد تلجأ بعض الدول أضافة إلى انشائها مناطق تجارة حرة إلى فسح المجال أمام الاستثمارات في مناطق خاصة تخضع إلى نفس قوانين وتعليمات وأجراءات المناطق الحرة المحددة ويتم العمل فيها أما بصيغة تسهيلات أو مشاركات مستفيدين من قرب المنطقة من مراكز المواد الاولية . مما يؤدي إلى تطور كبير لهذه المناطق ورفع كفاءة الاداء والانتاجية وتطوير العاملين والعديد من المزايا الاخرى .

وفي الوطن العربي شهد الربع الاخير من القرن العشرين ميل نحو أنشاء مثل هذه المناطق وفي العراق ظهرت محاولات لأنشاء هذه المناطق خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين حينما تم أختيار منطقة أم قصر في البصرة كمنطقة حرة ولكن لم تنجح ثم ظهرت دراسات أخرى في عقد الثمانينيات لانشاء منطقة حرة في جنوب العراق [١] . وفي عام ١٩٩٨ صدر قانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ (قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة في العراق) الذي حدد مبررات أنشاء المنطقة بدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام عن طريق جذب رؤوس الاموال الوطنية والعربية والاجنبية .
ولتمارس كامل أختصاصات المناطق الحرة المعروفة في العالم . وتم أختيار منطقة خور الزبير في محافظة البصرة شمال الخليج العربي.

وبضوءالتطورات التي شهدتها هذه المناطق وتزايد دورها فقد تعددت تعريفات المناطق الحرة ، فهي متشابهه بعضها مع البعض الآخر جزئيا أو كليا بسبب تعدد المناطق وتعدد أهدافها .

فقد عرفتها المعاهدة العالمية الكمركية (كويوتا ١٩٧٣) بأنها ((جزءمن منطقة دولة ما حيث تعتبر البضائع الواردة اليها فيما يخص الرسوم الكمركية والضرائب خارجة عن دائرة الادارة الكمركية)) وبعبارة أخرى هي((منطقة محددة من الارض ميناءأو مدينة أو جزء منها مستثناة من أحكام التشريعات الكمركية والتجارية والنقدية فضلا عن أحكام السياسات الصناعية السائدة في الدولة المضيفة)) أي أنها تتمتع بحريات أوسع في مجالات الاستثمار والتملك والاعفاء وتمويل الاموال وتوفر بيئة استثمار أكثر ملائمة من بيئة الدولة المضيفة بغية جذب الاستثمارات الوطنية والخارجية وترويج الصادرات ونقل وتوطين التقنية الحديثة وتوفير فرص العمل واستقطاب تجارة الترانسيت وتعقيب الشحن والتخزين والتوزيع . وتخضع لاليات السوق[٢] . في حين عرفتها الأمانة العامة لمجلس الوحدة الأقتصادية العربية بأنها منطقة حياد كمركي ، فهي جزء من الأراضي الوطنية محددة ومعزولة عن المنطقة الكمركية للمساهمة في تحقيق الأهداف التنموية الأقتصادية [٣] .

من جانب آخر وبمرور الزمن برزت مفاهيم وتسميات متعددة لمناطق التجارة الحرة منها المنطقة الحرة الكمركية (Custom Free Zone) المنطقة الحرة التصديرية (Export F. Z) ومنطقة التجارة الخارجية (Free export processing zone) ومنطقة الانتاج الحر (Free production Z) ومنطقة صادرات الامتياز (priviteged export zone) والمنطقة الاقتصادية الخاصة (special Economic zone) والمنطقة الحرة الضريبية(Tax . F . zone) ومنطقة الحرة الصناعية والمنطقة الحرة المالية والمنطقة الحرة المعلوماتية وغيرها من التسميات التي تعبر عن النشاط الاقتصادي أو المالي والاعلامي الرئيس الذي تتوفر له المزايا والحوافز والتسهيلات الموجودة في المنطقة الحرة .

٢ - المـــبررات :

تدفع الدول على أختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية العديد من المبررات لانشاءمناطق التجارة الحرة ، وقد أختلفت هذه المبررات بحسب قوة الدولة الاقتصادية .
وبالتالي أختلفت من دولة إلى أخرى ، أما أهم هذه المبررات فيمكن الاشارة اليها بالاتي :-
أ - المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال تنشيط الانشطة الاقتصاديةالمختلفة .
ب - احد المصادر المهمة للحصول على العملة الاجنبية .

(١) عبد الامير رحمه العبود/ المنطقة الحرة وامكانية اقامتها في منطقة صفوان في محافظة البصرة ،مجلة الخليج العربي، العدد٢ ،السنة١٧، ١٩٨٩ مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة. ص٣٤
(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، تطور المناطق الحره في منطقة الاسكوا (الامم المتحدة، نيويورك. ١٩٩٥ . ص٢)
(٣) مجلس الوحدة الاقتصادي العربي / مصدر سابق ص٥

ج ـ مصدر مهم للحصول على التكنولوجيا الحديثة .
د ـ المساهمة في مكافحة البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة لمواطني الدولة المضيفة وذلك باستفادة من الاستثمارات الاجنبية المقامة في المنطقة الحرة .
هـ ـ تطوير ورفع كفاءة أدارة الموارد البشرية الوطنية.
و ـ التشجيع على انشاءالصناعات التصديرية و ذلك من خلال تنشيط الحركة التجارية وترويج الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات والغاء القيود الادارية الكمركية.
ز ـ تنمية الموانيء والطرق البرية والمواصلات السلكية و اللاسلكية والمطارات و تطوير المناطق المحيطة بالمنطقة الحرة.
ح ـ سد حاجة الاستهلاك المحلي من السلع التي توفرها المناطق الحرة و المساهمة في ايجاد خزين احتياطي للبلد .
ط ـ توفير طاقات مضافة لتحريك الاقتصاد الوطني من خلال تنويع موارد الدخل المختلفة ومعالجة التذبذبات الحادة في هذه الموارد من خلال تنويع المصادر المالية التي تتمتع بالاستقرار و الديمومة .
ي ـ تنشيط وتحسين كفاءة عمل القطاعات المغذية لنشاط المنطقة الحرة كالتأمين والصيرفة وأدخال الانماط المتطورة من الادارة والتسويق .
ن ـ توفير فرص للتعاون مع الاقطار العربية وغير العربية وتذليل العديد من الصعوبات التي قد تعترض عمليات التبادل التجاري والصناعي وغيرها من الانشطة الاقتصادية .

٣ـ <u>المقومـــات :</u>

أضافة إلى ما تقدم ذكره هناك مجموعة من المقومات افرزتها تجارب اقامة هذه المناطق والتي لابد من توافرها لأجل اقامتها في مختلف بلدان العالم . ومن بينها ما يأتي:

أ ـ المقومات الجغرافية والبيئية : وتتمثل بقرب المنطقة من خطوط التجارة الدولية لتوفر مقومات انشائهاكالموانيء البحرية والجوية أو الاسواق الاقليمية والدوليةأو في المناطق ذات البيئة المناخية المعتدلة بالشكل الذي يحافظ على عرض سلع المستثمرين وعدم تعرضها للتلف(١) .
ب ـ المقومات السياسية والامنية كتوفر المنا السياسي والامني المستقر للدولة المضيفة وتمتعها بعلاقات جيدة مع دول الجواروذلك لان المناطق الحرة تقوم على اساس حاجة وطنية واقليمية .
ج ـ المقومات الاقتصادية :وتحتل مرتبة مهمة في سلم المقومات ، وتتمثل في مدى توفر عناصر جذب الاستثمارات الاجنبية بما فيها توفر المواد الاولية والطاقة الرخيصة والسوق الواسعة والتخصيصات المالية الكافية لانشاءالبيئة الاساسية الضرورية للمنطقة الحرة .
د ـ المقومات البشرية : وتتجسد بمدى توفر الايدي العاملة الماهرة والمؤهلة للعمل في الشركات والمشروعات الاستثمارية التي تقام في هذه المناطق .
هـ ـ المقومات التشريعية : التي تستلزم توفر الاساس القانوني لانشاء منطقة التجارة الحرة ، فضلا عن وضوح هذه القوانين فيما يتعلق بحل القضايا المتعلقة بعمل هـذه المناطق .

والجدير بالتأكيد هنا أن المصلحة الوطنية للدولة المنظمة للمنطقة هو الدافع أو المبرر الحقيقي لانشاءمثل هذه المناطق ، فأن مسألة التوازن في المصالح المشتركة ما بين

الدولة المضيفة والمستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم هي عامل رئيسي لنجاح المناطق الحرة(٢) .

وهذه المسألة تتطلب جملة من المبادىء منها(١) :

أ ـ أدراك وفهم فلسفة منطقة التجارة الحرة من قبل الجهة المسؤولة عن أدارتها والجهات المساندة لاعمالها .

ب ـ وضوح الهدف من اقامة هذه المنطقة ووضوح الخطط والاليات للوصول إلى هذا الهدف .

ج ـ تحديد الانشطة المسموح بها وتلك غير المسموح بها .

د ـ التناسب والتفاعل بين قوانين منطقة التجارة الحرة وتلك المعتمدة داخل الدولة المنظمة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة .

هـ ـ توفيرمتطلبات البنية التحتية الاساسية والعمل على تحديثها لانها عنصر مهم في المنافسة بين المناطق الحرة المجاورة .

و ـ توفير الخدمات المالية والمصرفية المتطورة والمتنوعة .

ز ـ الوضوح والاستقرارالنسبي للسياسات الاقتصادية المعتمدة في الدولة المضيفه أو المنظمة للمنطقة

ح ـ توفير البيانات والمعلومات ودراسة الجدوى والخدمات الفنية والتقنية والادارية الاخرى للمشاريع المراد اقامتها .

ثانيا : مساهمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في التنمية الاقتصادية

يمكن القول بأن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يعتبر عاملا جاذبا للاستثمار بشكل عام وعاملا مساعدا للتنمية العربية الشاملة في ظل البيئة العالمية المتبدلة ، إذ تعتمد تأثيرات هذه المنطقة على الهيكل الاقتصادي للبلد العضو. فيما لو كان يعاني من أنعدام الترابط ما بين المدخلات والمخرجات وان التعرف على مساهمة المنطقة واثرها في التطور الاقتصادي للبلدان يقتضي معرفة ما اذا كانت هذه المناطق تمارس نشاطها بشكل واضح وعلى وفق ما مرسوم لها وما اذا كان نشاطها تخزيني تجاري بحت او صناعي او يشتمل على الامرين معا . او انها مناطق حديثة العهد في هذه البلدان وهكذا نجد اختلاف في درجة مساهمة كل منطقة في التنمية الاقتصادية بين بلد واخر .

(١) د. اسعد حمود السعدون / المنطقة الحرة في خور الزبير وافاق الاستثمارفي العراق /مجلة الاقتصادي /جمعية الاقتصاديين بغداد ،نيسان ١٩٩٩ ص١٤٣.

(٢) د. خالد راجع شيخ /المنطقة الحرة –عدن ، بحث منشور في سلسلة اوراق يمانية ، العدد ٣ اكتوبر ١٩٩٨ المركز العربي للدراسات الستراتيجية ،دمشق ص٥

(١) بسطام عبود الجنابي/ مصدر سابق ص٧٤

ويمكن تحديد دور هذه المنطقة من خلال احد الاتجاهين الآتيين :-

١ ـ التفاعل والتشابك مع الاقتصاد المحلي(١)

من المتوقع ان تسهم منطقة التجارة الحرة العربية في زيادة الترابطات والتشابك ما بين القطاعات الاقتصادية من جهة وتحقق في نفس الوقت التشابك مع الاقتصاد المحلي ككل من جهة أخرى . مما يؤدي إلى تحقيق العديد من الوفورات في مختلف المجالات الاقتصادية والادارية ففي المجال الاقتصادي يمكن تحقيق الآتي(٢) :

أ . زيادة أستغلال المواد الخام المتوفرة في البلد المضيف .
ب . نقل التقنية والتكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول المضيفة .
ج . تطوير الموارد البشرية .
د . تحسين نوعية المنتجات وضبط الجودة .
هـ .الانفاق على البحث والتطوير من قبل الشركات الاجنبية .
و . تعظيم الموارد من العملات الاجنبية ورفع حصيلة ايرادات الانشطة الاخرى وينتج عن هذا التفاعل زيادة ترابط الاقتصاد المحلي للبلد المعني مع الاقتصاد العالمي وتحقيق النمو الاقتصادي والارتقاء بمستوى ونوعية الحياة بشتى مجالات الخدمات والبيئة .

أما في المجال الاداري والتسويقي فأن المنطقة الحرة قد تسهم في توفير فرص التدريب والمهارات في أدارة المشاريع الانتاجية والهياكل التنظيمية واستخدام التقنية الحديثة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات المتطورة والنظم الآلية .

فعلى سبيل المثال وفي دول أمريكا الجنوبية تم اللجوء إلى أعتماد المناطق الحرة كوسيلة تدريب لاعداد الادارات الوسطى والعليا الجاهزة للعمل في دوائر القطاع العام والخاص ، مما ساعد على أنتشار العمل بالاساليب الادارية الحديثة ، كما ويمكن ومن خلال هذه المناطق يمكن الاطلال على المنافذ التسويقية الجاهزة وتامينها لقاء ضمان التسويق من قبل الشركات الكبرى التي تمتلك بنى ارتكازية مثل بعض اتفاقيات البلدان النامية والاتحاد الاوربي أو الشركات في البلدان النامية مع الاقطار المتقدمة كما تسهم المناطق في تطوير وسائل التعبئة والتغليف للمنتجات المحلية لتحسين وضعها التنافسي في الاسواق الخارجية ، كذلك تشترك هذه المناطق وبشكل غير مباشر في تطوير الصناعات وال[٧]خدمات المساندة والبنى الارتكازية والتجارية والصناعية وأعمال الصيرفة التي من شأنها أن تسهم في زيادة القيمة المضافة وبالتالي زيادة الايرادات من العملة الاجنبية وتشجيع الصادرات .

٢ ـ الآثار الاقتصادية المترتبة على أنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

---

(١) بسطام عبود الجنابي/مصدر سابق ص٧١

(٢) للمزيد من التفاصيل انظر: تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية/ مصدر سابق ص٨١

تمت الاشارة في الصفحات السابقة وبشكل مختصر الى بعض الاثارالايجابية المترتبة على اقامة منطقة التجارة الحرة ويكون المفيد هنا ان نتناول بعضها بشيء من التفصيل لاهميتها والتي تعود على الدول الاعضاء بالفائدة بالدرجة الاساس .وفيما يلي اهم هذه الاثار :-

أ . تسعى معظم الدول العربية إلى الحصول على رأس المال الاجنبي اللازم لاقامة الصناعة الوطنية واستيراد الالآت والمعدات ولوازم الانتاج ، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعمل على جذب رؤوس الاموال الاجنبية إلى تلك البلدان وأقامة الصناعات الجديدة التي لاتتوفر أمكانيات قيامها من خبرات ، ورأس المال وأسواق تصريف الانتاج في هذه المنطقة .

ب . تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مصدر هام من مصادر توريد العملة الاجنبية للدولة التي تقام على أراضيها نظير ما ينفق فيها مقابل الخدمات المختلفة التي تقدمها داخل وخارج المنطقة الحرة ومقابل الخدمات التجارية والمالية والبحرية ونفقات الاقامة ، أضافة إلى الدخل المباشر الذي تحصل عليه الدولة من حصيلة أيجار الاراضي والمخازن المقامة في المنطقة المؤجرة للشركات الاجنبية .

ج . تساهم المنطقة مع بقية السياسات الاقتصادية في التصدي لحالات عجز ميزان مدفوعات البلدان المضيفة . وذلك عن طريق زيادة موارد البلد غير المنظورة من النقد الاجنبي من خلال زيادة الدخول المتحققة من نشاط الملاحة ورسوم المرور المائية وزيادة حصيلة عوائد التامين على المنشآت والمعاملات التجارية والنشاطات المختلفة المقامة في هذه المناطق .كما وتساهم المنطقة في زيادة حصيلة البلد من الخدمات السياحية المقدمة للعاملين الاجانب في المنطقة والاشخاص المارين بها أضافة إلى العديد من عوائد الخدمات التي تحصل عليها البلدان الاعضاء كأجور الاعلانات في الصحف والمجلات ووسائل الاعلام الاخرى للتعريف بهذه المنطقة والمنتجات المعروضة فيها .

د . تدريب الايدي العاملة الوطنية المستخدمة في المنطقة نتيجة لاحتكاكها في العمل وأكتساب خبرات فنية عالية متنوعة نظرا لتعدد الانشطة داخل المنطقة ، وبعبارة أخرى تعتبر هذه المنطقة منطقة جذب لخبرات والمهارات الفنية الصناعية والتجارية النادرة والتي تفتقر اليها الدول المضيفة والنامية بشكل خاص ، من جانب آخر تسهم في أمتصاص الايدي العاملة الفائضة والقضاء على البطالة .

هـ . خلق فرص استثمارية جديدة أمام المستثمرين الاجانب والمستثمرين المحليين ، مما يسهم في زيادة الطاقة الاستيعابية لما توفره من الاستثمارات وطاقات مضافة لتحريك الاقتصاد النامي بشكل خاص ، من خلال تنويع مصادر الدخل . وتنويع النشاط الصناعي ككل ... الامر الذي يساعد عملية تحويل البلاد من منتجة ومصدرة للمواد الاولية إلى بلد مصدرة للسلع الصناعية والزراعية وغيرها .

و . تكون منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منطقة جذب لرأس المال الاجنبي والمحلي للاستفادة من الاعفاءات الضريبية والقيود على التحويلات التي تطبق في هذه المناطق.

إلى جانب هذه المزايا التي تحققها المنطقة للبلدان الاعضاء ، تحقق الشركات أو الاشخاص المستثمرين والعاملين فيها وفي كافة ألمجالات الاقتصادية مزايا عديدة لا تتوفر في غير هذه المناطق في مقدمتها :

١ - الاستفادة من المزايا والاعفاءات المختلفة .

٢ - الاستفادة من الموقع الجغرافي للتسويق .
٣ - الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة والخدمات التي توفرها المنطقة
٤ - تخفيض كلفة الانتاج .
٥ - تعزيز المركز التنافسي للمنتجات الصناعية والزراعية والتجارية التي تسوقها الشركات العاملة في هذه المنطقة .
٦ - البحث عن أسواق جديدة داخل البلد العضو .

ثالثا : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .. والمنافسة الدولية :

أن تعظيم النشاط الاقتصادي يستدعي أسواق كبيرة تستطيع أستيعاب المنتجات التي يولدها هذا النشاط ، ونظرا لضيق اسواق الدول العربية والدول النامية بشكل عام ، فأن الناتج الفائض يجب أن يتجه إلى أسواق أخرى ، وهنا تصطدم هذه العملية بحقيقة أن القدرة على دخول اسواق أخرى تستلزم القدرة على المنافسة الدولية .

وأن سعي الدول العربية إلى أقامة مناطق حرة على أراضيها واتفاقها على أنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (١) هو تجسيد لحقيقة قائمة لاجتذاب المستثمرين لاقامة مشاريعهم على أراضي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبالطبع فأن هذا يجلب وراءه العديد من المنافع المالية والاقتصادية التي سبق الاشارة اليها .

وبذلك فنحن هنا بصدد الحديث عن نشاط يقود إلى تعظيم النمو الاقتصادي في ظل عالمنا المعاصر الذي تفوقت فيه القوة الاقتصادية على القوة العسكرية ، وأصبحت سببا في تزايد أحترام ونفوذ الدول على أختلاف نظمها الاقتصادية .

وهكذا نجد أنفسنا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أمام مظهر آخر من مظاهر الاهتمام الذي توليه الدول العربية لقضية التنمية الاقتصادية منذ عقود والاندفاع الذي نشهده في السنوات الاخيرة من قبل العديد من هذه الدول نحو أقامة هذه المنطقة وتوسيع القائم منها يأتي بعد أن لمست هذه الدول النجاح الذي حققته العديد من هذه المناطق المقامة فيها أو تلك المقامة في الدول الاخرى غير العربية ، ومع ملاحظة الاختلاف ما بين المناطق هذه والنجاح الذي حققته المناطق الحرة في الدول غير العربية كالصين وغيرها من التجارب الاخرى ، فإن نجاح هذه المناطق وارتفاع نسبة مساهمتها التنموية تظل أمورا جديرة بالاهتمام والدراسة ، وهنا يبرز التساؤل ما هو السر الذي يقف خلف نجاح تجربة المناطق الحرة في مشاركتها التنموية ومزاولة نشاطها بكفاءة أعلى من باقي أجزاء الانشطة الاقتصادية المحلية للبلد المضيف للمناطق الحرة ، والاجابة عن هذا التسلاؤل يسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تعميم الفوائد والحث على الأخذ بالاساليب التي ساعدت على نجاح هذه المناطق وازدهارها .

أن الحديث عن الكفاءة الاقتصادية والعوامل المسؤولة عن رفع درجة تحققها على مستوى المنشاة أو الشركة وبالتالي على أجمالي الاقتصاد القومي هو حديث طويل ومتشعب ، والكفاءة بهذا المعنى ترتبط بعملية تخصيص الموارد . والنقطة المهمة ذات الصلة بالموضوع في هذه الدراسة هي أن عدم الكفاءة التخصصية تنشأ عندما تكون المؤشرات التي يهتدي بها المستثمرون في أتخاذ قراراتهم لا تعكس تكاليف الفرص ، ويعتبر كل من الاحتكار والتعريفات

مصادر تسهم في تشوه الاسعار اضافة إلى عدم أكتمال السوق يحول دون أن تتجه الموارد إلى أفضل استخدام . وهناك انواع أخرى من عدم الكفاءة كتلك التي تنشأ من انخفاض انتاجية العامل أو الجهل أو عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة(٢) .

كذلك نمط تفكير الافراد والقيم التي يؤمنون بها قد تكون أكثر تأثيرا في قرارات الانتاج من مؤشرات السوق نفسها وهذه القيم قد تكون عامل ضغط ضد تبني الدولة لسياسات اقتصادية كفوءة ، مثل منع تكوين الشركات تحت دافع حماية المنشآت الصغيرة أو طلب الحماية من منافسة المنتجات المستوردة لضمان السوق للمنتجين المحليين .

١ ـ الدول النامية وعدم أكتمال شروط السوق :

تتميز الدول النامية بدرجة عالية من التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية ، وحكومات هذه الدول تتبنى أهدافا اجتماعية وأخلاقية تتمسك بها وهي غير مستعدة لمقايضتها بهدف تحسين النمو والاداء الاقتصادي . وأمام هذا الواقع تعاني هذه البلدان من تشوهات وغياب شروط عمل القوانين الاقتصادية الموضوعية التي عطلتها وأهملتها الاجراءات الحكومية ، فتعدد الباعة مثلا يلغيه أحتكار المنشآت الحكومية للانتاج أو السماح لعدد محدود من منتجي القطاع الخاص وعدم السماح بزيادتهم أو استبدالهم ويعزز ذلك عدم السماح بالمنافسة الاجنبية من خلال فرض الرسوم ومنع الاستيراد من السلع الاجنبية مما يعني ابقاء المنتج المحلي في وضع تنافسي مصطنع لا يعكس كفاءته ويشوء عملية تخصيص الموارد ويلغي شروط الدخول والخروج من السوق بحرية عن طريق شرط منح الاجازة أو منع الاستيراد أو الاحتكار الحكومي المطلق لانتاج سلعة معينة .. ونفس القول ينطبق على شرط آخر من شروط المنافسة وهو كون الباعة والمشترين على معرفة تامة بظروف السوق فضعف نظم المعلومات وعدم وجود النشرات والصحافة المختصة ووسائل الاتصال الحديثة تحول دون توفر هذا الشرط على نحو مقبول ... وحصيلة ما تقدم وما تعاني منه اقتصاديات البلدان النامية كانت تعثر عملية الاستثمارات والتنمية ... لقد دفعت هذه الاوضاع للمطالبة

(١) استنادا للقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع الى الجامعة العربية رقم (١٣١٧) في ١٩٩٧/٢/١١٩ .
(٢) د. عبد المطلب عبد الحميد/ مستقبل المناطق الحرة في مصر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ، مجلة البحوث والدراسات العربية،العدد ٢٧،مصر،تموز ١٩٩٧ ص٤ .

بالعودة إلى اساليب السوق في أدارة الاقتصاد الوطني وتقليص دور الحكومة في الاقتصاد . وضمن هذه الدعوات تلك التي تنادي بتشجيع تدفق الاستثمار الاجنبي وتعتبر المناطق الحرة من بين الوسائل الاكثر جذبا لهذه الاستثمارات لما تتمتع به من مرونة وتسهيلات كبيرة لجذب تلك الاستثمارات .

٢ ـ تزايد دور المنافسة الدولية في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة :

أن الآثار (السلبية أو الايجابية) التي يحدثها النظام الجديد للتجارة الدولية الذي تمثله (منظمة التجارة العالمية) سوف لن تكون محصورة فقط في الدول المنتمية لهذه المنظمة ، بل سوف تصيب جميع بلدان العالم وذلك لضخامة عدد الدول الموقعة ، أضافة إلى كونها تضم بلدان صناعية متطورة معروفة .

كما أن معظم الدول النامية بما فيها البلدان العربية بشكل خاص تتميز بتشابه هياكلها الانتاجية وتخلفها الاقتصادي والاجتماعي مما يضع مشاكل متعددة ضد مسيرة تنمية التجارة البينية بينها ، كذلك فإن التبعية الاقتصادية وعدم تكامل اسواقها وانكشافها الواسع على العالم يجعل منها عرضة لمخاطر اقتصادية كبيرة في ظل المتغيرات الجديدة مالم تلجأ إلى تكييف أوضاعها الاقتصادية وفقا لمتطلبات المنافسة الدولية التي ستكون واسعة ومفتوحة في ظل النظام الجديد .

والجدير بالتأكيد هنا أن الاوضاع التجارية الدولية الجديدة التي ترتبت على قيام منظمة التجارة العالمية قد أفرزت آثار ايجابية وسلبية في آن واحد يضع على جميع الدول الاستعداد للتقليل من آثارها السلبية والاستفادة من ايجابياتها .. وضمن الاثار الايجابية نذكر الآتي(١) :

أ . وجود ضوابط مكنت الدول النامية من حماية حقوقها .

ب .ضمان فرص أفضل للدول النامية لتصدير منتجاتها التي تمتلك فيها ميزة نسبية .

ج .تسهيل تدفق الاستثمارات الاجنبية بسبب رفع العديد من القيود المفروضة على حركتها .

د .دفع الدول النامية إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية ورفع كفاءة اقتصادياتها لمواجهة منافسة الدول الاعضاء في المنظمة .

هـ .منحت للدول النامية معاملة متميزة وأكثر تفاعلا في مجالات متعددة .

من جانب آخر وكأي حدث اقتصادي عالمي لابد من أن ترافق هذه الايجابيات مجموعة من السلبيات مما يحتم على البلدان العربية والنامية مواجهتها :

١ .ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية وخاصة المواد الغذائية .

٢ .ارتفاع كلفة برامج التنمية لارتفاع تكاليف حقوق الملكية الفكرية وارتفاع تكاليف استيراد التكنولوجيا والمصاريف المرتبطة باستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرامجيات .

٣ .الاثار التي ستلحق بالاستخدام في بعض المجالات بسبب فتح اسواق البلدان النامية أمام منتجات دول المنظمة ومواجهة منافسة المستوردات من الدول الصناعية بشكل خاص .

٤ .تأثر سياسات التنمية الوطنية بسبب اضطرار الدول النامية إلى تقليص دور الاعتبارات الداخلية عند وضع هذه السياسات وتعاظم دور منظمة التجارة العالمية وشروطها التنظيمية عند تصميم ورسم هذه السياسة .

رابعا : مناطق التجارة الحرة ميادين لعمل القوانين الاقتصادية بحرية :

استنادا إلى مؤشرات الواقع الاقتصادي للبدان النامية يمكن القول بأنها لم تستطيع أن توفر ظروف عمل مناسبة للقوانين الاقتصادية في مجتمعاتها ، الأمر الذي أضاف مشاكل أمام عملية التنمية .. وهكذا فإن مناطق التجارة الحرة تمثل لهذه الدول جزر ومناطق تعمل فيها القوانين الاقتصادية بحرية في وقت لا تستطيع فيه هذه القوانين أن تعمل بحرية في عموم اقتصاد البلد المضيف .

أن توجه البلدان العربية والدول النامية نحو أقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيها هي جزء من النشاط الاقتصادي ككل محاولة منها للتوفيق بين ضرورات النمو الاقتصادي من ناحية وبين التمسك بجزء من ثوابت السياسة الاجتماعية و الاقتصادية التقليدية لهذه الدول ، فهذه المنطقة يمكن أعتبارها نافذه على العالم تستطيع من خلالها البلدان العربية أن تجني ثمار المنافسة القائمة على أسس موضوعية وعلى أساس المزايا النسبية التي تمتلكها .. وكذلك فأن الاقتصاد الوطني يمكن أن تستمر الدولة بأدارته باسلوب يختلف عن اسلوب الادارة السائدة في منطقة التجارة الحرة الذي يتميز بأقل مرونة وأقل تأثرا بقوى السوق .

والملاحظ أن البلدان النامية لم تستطيع جميعها خلق أو ايجاد هذه الظروف في مناطقها التجارية مما أنعكس على درجة نجاح هذه المناطق ، ويشار مثلا إلى الفرق الكبير في النجاح بين مناطق أقيمت في الفلبين وأخرى أقيمت في كوريا الجنوبية ويعتقد المحللون أن عدم الاستقرار السياسي بالاضافة إلى التردد بأتباع سياسة تتسم بالحرية الاقتصادية كان وراء التقدم المحدود الذي أحرزته المناطق التجارية الحرة في كل منهما(١) فالبلدين متشابهان في النواحي الجغرافية والسكانية وكلاهما له علاقات قوية مع الولايات المتحدة الامريكية عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، وأن حكومتا البلدين تؤمنان بالرأسمالية واذا نظرنا اليهما الآن نجد أن البلدين يمتلكان سجلا مختلفا في ميدان النمو الاقتصادي .. وسبب ذلك يعزى إلى أن أرستقراطية الأرض في الفلبين منعت نشوء اقتصاد رأسمالي ديناميكي وأن تحطم هذه الارستقراطية في كوريا الجنوبية قد سهل نشوء هذا الاقتصاد . ونحن هنا نورد هذا

(١)المزيد من التفاصيل انظر :- المناطق الحرة العربية- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ١٩٨٧

المثال أنما اريد منه التوكيد على أهمية الجدية والقدرة على السماح للمناطق الحرة ان تعمل وفق قواعدها المعروفة بكل وضوح .

خامسا : المنافسة العالمية ودور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كجاذب للاستثمار :

أن قيام منطقة التجارة الحرة مع أي بلد يعتبر عاملا مساعدا لجذب الاستثمارات الاجنبية بشكل عام وعاملا مساعدا من جهة ثانية للتنمية الاقتصادية في ظل الظروف المحيطة بالاقتصاد المحلي .

ومع الأخذ بنظر الاعتبار البيئة العالمية ومستجداتها وتسارع الاحداث الاقتصادية السياسية فقد تزايد الفهم حول الاستثمار في مجمل البلدان والمناطق فالمنافسة على أستقطاب رؤوس الاموال هي شديدة على المستوى العالمي ، ولا تقتصر المنافسة على أجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية بل تحريك النشاط الخاص مع استمالة رؤوس الاموال المغتربة اصبح يشكل عاملا اساسيا في مسيرة الاستثمار المتنامية ... في مقابل ذلك تزايدت حدة المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسية في البحث عن مناطق جديدة للاستثمار تتمتع بالاستقرار والسلامة بما يحقق المزيد من أرباحها .. ومن المتوقع أن يزداد تدفق رؤوس الاموال الاجنبية سعيا لتحقيق هذا الهدف كما يتوقع أن تساعد أنشاء المناطق الحرة القطاع الخاص للقيام بدور فاعل في الحركة الاستثمارية وأن تكون دافعا لاجتذاب رؤوس الاموال العربية في الخارج.

أن ما تقدم يمثل تحسينا للمنا الاستثماري الوطني أو القومي ، الذي أصبح يلعب دورا أساسيا في استقطاب الاستثمار المحلي والاجنبي والتي قد تسهم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتهيئة الارضية المناسبة والواسعة لتزايد فرص الاستثمار الجاذبة والمغرية للشركات العالمية ، غير أن هذا العامل ورغم الحاجة اليه . فأنه لا يكفي بمفرده لتشجيع حركة الاستثمارات (المحلية والاجنبية) ، فأن واقع الحال يتطلب بذل المزيد من الجهود المتممة ولا سيما :

١ - توافر البنية التحتية القطرية والاقليمية ، كأسواق رأس المال ، المؤسسات المالية المتخصصة والمناسبة . توافر المعلومات الدقيقة ، توافر مؤسسات البحث والتقييم والتطوير والمتابعة ، زيادة دور المصارف الوطنية .

٢ - توافر عنصر الاستقرار مع توافر أدارة سليمة فضلا عن توافر البيئة القانونية التي تبين حقوق المستثمرين وتحميها وتمنحهم أمكانية العمل والاستقرار .

٣ - توافر الحوافز المشجعة والمنسقة للاستثمار العربي أو الاجنبي داخل المنطقة ، ويعتبر هذا العامل عنصرا فعالا لجذب الاستثمارات للمنطقة ضمن المنافسة الشديدة لرؤوس الاموال .

---

١) د صلاح عبد الحسن الحمزاوي/ فسه في تط ر كف ءة منش ت القط ع الاشتراكي/ ارة التخط ط خطة دراس ت ال زارة لع م ١٩٩٢. دراسة رقم ٩٣٠ .

إذ أن الحوافز تشكل عاملا أساسيا ولا سيما بالنسبة للاستثمار المباشر ، وقد أعتمدت الدول العربية مبدأ معاملة رأس المال العربي كرأس المال المحلي وهنا يتفق هذا المبدأ مع دعوة WTO القاضي بمعاملة رأس المال الاجنبي كالمحلي .. وهذا يعني بعبارة أخرى ضرورة توجه الدول العربية إلى تشجيع رؤوس الاموال العربية وفسح مجال الاستثمار أمامها في المشاريع الجديدة خصوصا بعد أن أخذت نظرة البلدان النامية والعربية نحو الاستثمار بالتغير من نظرة تخوف وحذر إلى نظرة ترحيب وتفضيل وتشجيع .. مستندين في ذلك إلى توسيع أعتماد قاعدة السوق وما رافقها من عمليات تخصيص وتحول وأعادة هيكلة وقد ساهمت هذه العوامل في زيادة أهمية الاستثمارات المحلية التي يقوم بها النشاط الخاص .

لقد كان للحوافز التي توفرها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التأثير الكبير على جذب الاستثمارات .. ولأجل الوقوف بوجه المنافسة التي تجابه السلع المحلية والاستثمارات المحلية فأن الأمر يتطلب توفر عنصر الجذب والتشجيع لعمل القطاع الخاص المحلي وتوجيهه لدخول المجالات العلمية الجديدة ، وأعتماد التكنولوجيا أداة اساسية للتنمية وأقامة مراكز الابحاث العلمية لأجتذاب الكفاءات العربية والاجنبية للعمل في هذه المناطق خدمة لعملية التطور الاقتصادي الاجتماعي للبلد المضيف .

ولأجل مساندة النشاط الخاص بمختلف أنشطته الانتاجية لا بد من توجه الدولة إلى دعم الانشطة الداعمة للصناعات القائمة دون تحملها لاعباء التكاليف ولا سيما برامج التقنيات والعلوم المرافقة وفي كافة المجالات (الصناعية والزراعية) إذ ان تواجد مثل هذه المراكز الداعمة التي ترتبط بالصناعة لا تشكل عبئا على الصناعات القائمة بل ان الدولة المضيفة تتحمل اعبائها وبالتالي تساهم هذه الصناعات في النمو الذي تسعى إلى تحقيقه المناطق الحرة

وهكذا اصبحت المناطق الحرة الوطنية المنشأة في البلاد العربية وتلك التي تم توسيعها تمتلك فرصا استثمارية مضافة ومغرية ، إذ أن ذلك سوف يزيد من حركة رأس المال العالمية باتجاه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نظرا لتوافر الثروات الطبيعية المتعددة ، مما سينعكس على تعظيم فرص الاستثمار القائمة هذا فضلا عن حاجة البلدان العربية للمزيد من الاستثمارات وفي مجمل القطاعات اضافة إلى حاجة الدول الصناعية والشركات العالمية الكبرى للاستثمار في هذه المنطقة وفي دول أخرى نامية نظرا للمنافسة العالمية المتصاعدة من جانب وتطور الادوات الاستثمارية المتاحة والتي تخلق مجالات أكبر للاستثمارات الاجنبية في هذه المناطق . سعيا وراء تحقيق الارباح للاستفادة مما توفره المنطقة من تسهيلات .

سادسا ـ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نواة التعاون العربي المشترك لمواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية :

النقطة المهمة في المرحلة الراهنة هي التأكيد على حتمية التعاون العربي لمواكبة التغيرات الاقتصادية وانتشار التكتلات الدولية ، إذ يجب أن يكون للدول العربية تكتل يجمعها ومن الممكن أن يكون هذا التعاون بشكل اتحاد كمركي أو سوق مشتركة او منطقة تجارة حرة ، لتوفر مقومات نجاح منطقة التجارة الحرة العربية والتي تتمثل بالشروط الاساسية والموضوعية الاتية(١) :

- توفر الارادة العربية السياسية إ ذ أن اقرارها صدر من أعلى سلطة عربية .
- السند القانوني إذ تستند إلى أتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة في أطار جامعة الدول العربية عام ١٩٨١ .
- تحديد برنامج زمني لاقامة منطقة التجارة الحرة مدته عشر سنوات لتخفيض الرسوم الكمركية والضرائب وبنسبة ١٠% لمدة عشرة سنوات تبدأ من عام ١٩٩٨ .
- وجود أطار مؤسسي للاشراف على تنفيذ التزامات الدول العربية تجاه المنطقة .
- وجود نظم أقتصادية عربية تقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية وأعمال آلية السوق.

وبالتالي يمكن أن يصل التعاون إلى مراحل متقدمة من الوحدة الاقتصادية ، لأن النهضة الاقتصادية المنشودة تحتاج للتكامل والاسواق الكبيرة التي تساعد على أزدهار الصناعة والتجارة والزراعة ... الخ .

أن العالم العربي وفي هذه المرحلة الحرجة من التغيرات الجذرية على مستوى المفاهيم والتطبيقات الاقتصادية في العالم أمام حقائق تستوجب التعاون فيما بين البلدان العربية واعطاء الاولوية لمواكبة التقدم السريع لهذا العصر الذي يشهد حرية التجارة والانتقال السريع للسلع والخدمات وتطور تقنية المعلومات والعولمة يضع أمام البلدان العربية مسؤولية مضاعفة لضمان حياة سعيدة للأجيال القادمة مسؤولية وضع سياسة عربية أقتصادية وصناعة جديدة في ظل استراتيجية التنمية الاقتصادية العربية تضمن تقدم الصناعة والاستثمار .لقد ارتأت بعض الدول العربية أن تبدء أولى خطوات التغير من خلال أنشاء المناطق الحرة لتتماشى مع ماهو قائم ، ومنذ حين سعيا وراء تجنب المزيد من الخسائر وحماية ذاتها من عنصر المنافسة الدولية وتداعي الحواجز الكمركية . ويبقى التساؤل قائما في ظل هذا المنحى العربي العام كيف ستتمكن البلدان العربية من تطوير هذه المنطقة وكيف السبيل إلى ذلك ؟

أن أنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يجب التعامل معها وتطويرها بما يخدم الاهداف المراد من أنشائها فالمهام الاقتصادية التي تنتظر البلدان العربية هي مهام كبيرة ومتشعبة مليئة بالتحدي تأخذ أكثر بعدا ضمن التحولات العالمية المتسارعة . فعلى البلدلان العربية المضيفة للمناطق الحرة ان تتهيأ لاستقبال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

(١) بحث في الانترنت تحت عنوان : [http : www . islam – online . net- arabic / dowalla / namaal – namaal/ ٠٠-٢-١٢ /asp] تاريخ ٦-٨-٢٠٠٠

والعمل الجاد لضمان نجاحها لما للمردودات العديدة التي سوف تحصل عليها الدول العربية لتحقيق التكامل العربي وموقعا أفضل عالميا .إذ ان للمناطق الحرة المحلية العربية دور كبير في تحقيق أهداف برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، حيث أنها تساعد على انتقال البضائع في الظروف الحالية وقبل أجراء التخفيضات المشار اليها المتفق عليها التي قد تتطلب وقتا طويلا من منطقة حرة إلى منطقة حرة بدون قيود وعوائق كمركية أو أدارية .

ولما كانت البلدان العربية لا تستطيع أن تواجه التحديات الاقتصادية العالمية الجديدة بمفردها ، لذلك فأن دور المناطق الحرة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الرد الحاسم على تحديات العصر .

فالمناطق الحرة تعتبر نقاط مصغرة وسباقة لتطوير التجارة فيما بين الاقطار العربية وتحويل التجارة من منطقة إلى أخرى بعيدا عن القيود ، كأنها تشكل الارضية الخصبة لنمو وانشاء المشروعات العربية المشتركة .

وقد يتصور البعض أن استحداث مناطق أخرى جديدة يؤدي إلى نوع من المنافسة مع المناطق القائمة إلا أن واقع الحال يثبت عكس ذلك بل أن ذلك يؤدي إلى تكامل المناطق الحرة العربية ويمنح كل منها عمقا ستراتيجيا من ناحية الموقع الجغرافي والتبادل مما يساعدها على مواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة والتي تركت آثارها على المناطق الحرة باشكال مختلفة والتي يمكن تجسيدها بالنقاط الرئيسة الاتية :

١ ـ <u>منظمة التجارة العالمية</u> :

تعمل هذه المنظمة لقيادة الاقتصاد العالمي نحو أقامة نظام الحرية التجارية من خلال تحرير التجارة الدولية في مجالات السلع بأنواعها والخدمات والملكية الفكرية الادبية والفنية والصناعية وقوانين الاستثمار ذات الاثر على التجارة الدولية وهنا تتدخل الجات لتتكفل بأزالة القيود وغيرها من الشروط التي تفرض على الاستثمارات الخارجية خلال مرحلة زمنية محددة . وبعبارة اخرى أن المنظمة تقر أتجاه المناطق الحرة في مختلف البلدان لمبدأ تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الاثر على التجارة الدولية. أن الجزء الخاص بتحرير قوانين الاستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية تحمل في ثناياها التشجيع على أقامة المناطق الحرة ونجاحها وتضمن انتعاشها لانها تزيل القيود التي كانت تسبب مشاكل للاستثمار الاجنبي في المناطق الحرة كما تشير التجارب الماضية . فأحكام منظمة التجارة العالمية تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية . ووفقا للمادة (٢٤) من الجات فأنها تقدم الاداة الملائمة للحماية وتعزيز القدرة التنافسية على المستوى الاقليمي ، وذلك بانشاء مناطق للتجارة الحرة واتحادات كمركية تجيز الخروج على مبدأ تعميم معاملة الدولة الاكثر رعاية المنصوص عليه في المادة الاولى من الجات .

٢ ـ <u>التنظيمات التجارية العالمية وتوجهاتها</u> :

يتجه العالم حاليا نحو أقامة تجمعات اقتصادية دولية كبيرة تضم مجموعة من الدول التي تربطها مصالح أقتصادية مشتركة كتجمع الاتحادات الكمركية والاتحاد الاقتصادي والمناطق التجارية الحرة .إذ ترتبط الدول الاعضاء في هذه التجمعات بمبادىء عامة تنظم التبادل التجاري بينها. وتشير الدلائل إلى أن وضع التكتلات الاقتصادية التي تكونت والتي في طريقها إلى التكوين سيكون على هيئة مناطق حرة(١). وهنا ياتي دور المناطق الحرة

الاقليمية العربية لتلعب دورا متميزا في ترسيخ السعي العربي لاقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لمواجهة التحديات الخارجية ضمن التكتل الاقتصادي العربي ، ولتسهم في عكس الايجابيات العديدة التي تجنيها البلدان المضيفة للمناطق الحره على المستوى القطري وبالتالي تعاظم هذه الايجابيات على المستوى الاقليمي العربي .

إذ تشترك هذه التنظيمات التجارية العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بضرورة أزالة القيود الكمركية كليا أو جزئيا وحرية أنتقال السلع والخدمات من دون قيود تعريفية أو غير تعريفية واقامة بعض المشروعات المشتركة وحرية انتقال رؤوس الاموال بهدف الاستثمار المباشر .

٣ ـ اقتصاديات المشاركة الدولية :

يدعو هذا الاسلوب إلى التحول من المساعدات الانمائية الرسمية والقروض التجارية التي هجرتها الدول الغنية نحو تنشيط الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة وينبع هذا الاتجاه من التغيرات التي طرأت على النظام المالي الدولي فيما يتعلق بنمط التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية وتأثرت به الدول الاطراف المانحة للقرض ، ومن ثم اصبحت الاستثمارات الاجنبية أكثر الصور تعبيرا عن اقتصاديات المشاركة الدولية ، واصبح من الواجب على منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى تهيئة المنا الاستثماري الملائم لاجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية وأتاحة الفرصة للمنافسة الدولية والمضاربات بالحوافز والاعفاءات .

النتائج والتوصيات

اولا ـ النتائج

١ـ أن قيام المناطق الحرة في العديد من الدول العربية تأكيد على أهمية الدور الاقتصادي الذي تنهض به هذه المناطق على مستوى الوطن العربي وانعكاس للنتائج الايجابية العديدة التي حققتها في النواحي المختلفة وبالتالي يمكن اعتبارها الاساس المتين لنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي أنشأت عام ١٩٩٨ ، وكأداة للتقارب العربي وأزالة الخلافات القائمة .

٢ ـ أن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يتيح للشركات العربية الوطنية أن تتحول إلى شركات عربية عابرة للحدود ، وتقوم بتنفيذ عمليات أنتاج في قطاعات عديدة كالصناعات التحويلية ، وتحسين الكفاءة وخفض التكاليف .

(١) د.صلاح عبد الحسن حزام/ مصدر سابق

٣ ـ تسهم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في أيجاد المجال لمتابعة الاساليب العالمية في النشاط الاقتصادي الامر الذي يحفز القطاعات الاقتصادية والصناعات المحلية من الاقتداء بها وتحقيق نفس المستوى من الانتاجية القائمة في المناطق الحرة .

٤ ـ تعتبرمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وسيلة مهمة من الوسائل المساعدة في تحويل البلدان الاعضاء إلى بلاد صناعية ومصدرة للسلع المصنعة وذلك بسبب اقامة الصناعات التي تعتمد في أنتاجها على تصنيع المواد الاولية والزراعية المحلية ، كما أن هذه المنطقة تلعب دورا مشجعا لفسح المجال أمام القطاع الخاص ليمارس أنشطته وخاصة في المجال الصناعي ضمن أطار التحول إلى استراتيجية الانتاج من أجل التصدير .

٥ ـ يمكن أن تكون المناطق الحرة الاقليمية نواة المنطقة العربية الحرة الكبرى لتسهم بذلك في تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية ، والاستفادة من الخبرة التي تتراكم لدى هذه المناطق التي يمكن استثمارها لنجاح المنطقة العربية الحرة الكبرى .

ثانيا : التوصيات

أ ـ على المستوى القطري :

١ ـ تكييف القوانين والتعليمات التي تتعارض مع قانون منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتنسيق الفعال مع الدوائر الاخرى ذات العلاقة .

٢ ـ أن تكون الاعفاءات الممنوحة للمستثمرين أقصى ما يمكن من النواحي الفنية والادارية وبشكل كلي دون تجزئتها .

٣ ـ العمل على تشجيع انشاء المناطق الحرة المحلية على أختلاف أنواعها للاستفادة من المزايا التي تجلبها للوطن ، وهنا يفضل التركيز على الصناعات الجاذبة للاستثمارات التي تستخدم الموارد المحلية . والا تنافس المنتجات الصناعية التصديرية المحلية سواء في الاسواق الخارجية او الداخلية .

٤ ـ امكانية الاستفادة من خبرات الدول المستثمرة أو الشركات المستثمرة في مجال تدريب الكوادر الادارية والفنية العاملة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

٥ ـ يجب أن تتخذ البلدان المضيفة الاجراءات اللازمة ومن خلال دراسة واسعة لتطوير اساليب تقديم الدعم التكنولوجي ، بهدف تمكين المنطقة من جذب الصناعات المتطورة

مثل الالكترونيات والمعدات الصناعية والمنتجات الكيمياوية والصناعات ذات التكنولوجيا العالمية التي تساعد هذه البلدان من دخول اسواق هذه الصناعات .

٦ - أن تسعى البلدان المضيفة للمناطق الحره للاطلاع على التجارب الناجحة في أدارة واقامة المناطق الحرة في البلدان العربية وغير العربية لرفع كفاءة عملها .

٧ - التصدي للنواقص التي تعاني منها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبشكل خاص نقص الخدمات الارتكازية والعامة كالطرق والمواصلات والماء والكهرباء والصحة والمالية والتأمين والبريد والاعلام اضافة إلى دراسة المعوقات القانونية والتسويقية .

٨ - التوجه نحو أعتماد جهاز اعلامي فاعل لجذب الاستثمارات الاجنبية للمنطقة بالاستفادة من المجلات والنشرات والتطورات الحاصلة في أجهزة الانترنيت وغيرها من وسائل الايضاح والاعلام .

ب : على المستوى العربي :

١ - التعاون ما بين الاقطار العربية في تبادل الخبرات والدراسات والزيارات حول موضوع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

٢ - تكثيف التعاون بين المناطق الحرة في الاقطار العربية ومنح تسهيلات متبادلة من حيث أجور الخزن وبدلات الايجار .

٣ - تأسيس رابطة عربية للمناطق الحرة وهيئة تأسيس متفق على مقرها لجمع شمل المناطق الحرة في المنطقة العربية للتنسيق فيما بينها وبين منظمة الويبزا في ايريزونا (الاتحاد الدولي للمناطق الحرة بتجهيز الصادرات) .

٤ - يجب ان تكون أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الدول العربية تتناسب مع ألقدرات الفعلية لها وتتناسب وسياستها الاقتصادية والتنموية والتصديرية والصناعية .

٥ - الاهتمام بدور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تنمية القطاع الصناعي على مستوى الصناعات المختلفة وتبني سياسة التصنيع التصديري لدعم عملية التنمية الاقتصادية الشاملة . وهذا لا يعني أهمال الدور الذي يمكن أن تسهم به هذه المنطقة في تحقيق تنمية القطاع الزراعي العربي من خلال تسجيع الصناعات الزراعية بمختلف اشكالها . وهكذا بالنسبة لبقية القطاعات الاقتصادية .

٦ - انشاء جهاز أعلامي عربي موحد تشرف عليه مؤسسات عربية عامة وخاصة وبالتعاون مع الاجهزة المختصة تقع على عاتقه تقدير المنا العام للاستثمار ويتولى مسؤولية توفير المعلومات عن المشاريع المختلفة المراد تمويلها باستثمارات أجنبية وحجم رأس المال والامتيازات المالية والضريبية وسعة السوق الداخلية ومعدلات الارباح المتوقعة .

المصادر والمراجع

المصادر

١. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا - تطوير المناطق الحرة في منطقة الاسكول - الامم المتحدة - نيويورك ، ١٩٩٥ ، ص ٢ .

٢. د. أسعد حمود السعدون ، المنطقة الحرة في خور الزبير وآفاق الاستثمار في العراق ، مجلة الاقتصادي ، عدد نيسان ١٩٩٩ ، جمعية الاقتصاديين العراقيين ، بغداد ، ص ١٤٣ .

٣. د. خالد راجح شيخ ، المنطقة الحرة - عدن ، بحث منشور في سلسلة أوراق يمانية العدد ٣ أكتوبر ١٩٩٨ ، المركز العربي للدراسات الستراتيجية ، دمشق ، ص٥ .

٤. محمد عباس زكي ، المناطق الحرة وأثرها على التحارة الخارجية (دراسة مقارنة) ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، جامعة الدول العربية ، مطبعة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٥. عبد الامير رحيمة العبود ، المنطقة الحرة وامكانية اقامتها في منطقة سفوان ، مجلة الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، المجلد التاسع عشر ، العدد الاول ، العراق ، ١٩٨١ .

. Lipsey , Richard G . Positive economies sixth edition , p. 444

٦. د. عبد المطلب عبد الحميد ، مستقبل المناطق الحرة في مصر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات العربية ، مصر ، العدد ٢٧ تموز ١٩٩٧ .

المراجع :

مجلة أوراق أقتصادية ، الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، بيروت ، لبنان ، العدد ١٤ شباط ١٩٩٩ ، والعدد (١٥) آذار ٢٠٠٠ .
دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد الثالث ، بغداد .
د. علي شنشول جمالي ، دراسة تحليلية عن دور المناطق الاقتصادية الحرة في التنمية الاقتصادية الشاملة في العراق ، الهيئة العامة للكمارك ، بغداد ، ٢٠٠١ .
د. اسعد حمود السعدون ، نحو رؤية جديدة للمناطق الاقتصادية الحرى في العراق ، الهيئة العامة للمناطق الحرة ـ بغداد ، ٢٠٠١ .

المصادر والمراجع

١-تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية- الامانة العامة/المناطق الحرة التجاريةوالصناعية دورها في اقتصاديات الدول العربية-الاردن .١٩٨١
٢- سلطان احمد سليم/دورالمناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي/اتحادوغرف دول مجلس التعاون الخليجي في الدوحة، قطر ١٩٩٦ .
٣- بسطام الجنابي / تطور مفهوم المناطق الحرة وافاقها في العراق ، مجلة الاقتصادي ،بيت الحكمة العدد ٣، بغداد .٢٠٠٠
٤- عبد الامير رحيمة العبود/ المنطقة الحرة وامكانبة اقامتها في منطقة صفوان في محافظة البصرة مجلة الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي في البصرة السنة ١٧ العدد (٢) البصرة .١٩٨٩
٦- د. اسعد حمود السعدون/ المنطقة الحرة في خور الزبير وافاق الاستثمار في العراق/مجلة الاقتصادي / جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد .١٩٩٩
٧- د. خالد راجع شيخ/ المنطقة الحرة،عدن، بحث منشور في سلسلة اوراق يمانية ، العدد٣ ،المركز العربي للدراسات الستراتيجية، دمشق اكتوبر ١٩٩٨ .
٨- قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ .
٩- د. علي شنشول جمالي/ دراسة تحليلية عن دور المناطق الاقتصادية الحرة في التنمية الاقتصادية الشاملة في العراق ، الهيئة العامة للكمارك ، بغداد ٢٠٠١ .
١٠- استنادا الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (التابع الى الجامعة العربية) رقم ١٣١٧ في ١٣/٢/.١٩٦٧
١١- د.عبد المطلب عبد الحميد/ مستقبل المناطق الحرة في مصر في ظل التحولات الاقتصادية العلمية ،مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد٢٣ ، مصر ١٩٩٧ .
١٢- لمزيد من التفاصيل انظر : المناطق الحرة العربية لضمان الاستثمار.١٩٨٧
١٣- د.صلاح عبد الحسن حزام/ دور المنافسة في تطوير كفاءة منشات القطاع الاشتراكي وزارة التخطيط،خطة الدراسات الوزارة لعام ١٩٩٢ دراسة رقم .٩٣٠
١٤- بحث منشور في الانترنيت تحت عنوان [http : www . islam – online . net- arabic / dowalla / namaal/ ٠٠-٢-١٢ – namaal] بتاريخ ٦/٨/٢٠٠٠.